الثورة
www.althawranews.net
الخميس :2 رجب 1435هـ 1مايو 2014م العدد 18060
Threaday : 2 Rajab 1435 - 1 May 2014 - Issue No. 18060

أمين عام اتحاد نقابات عمال اليمن لـ«الثورة»:

لا أجر بدون إنتاج.. وهناك عمال يعملون بالتعاقد منذ 18 عاما

حوار/ حسن شرف الدين

دعا أمين عام اتحاد نقابات عمال اليمن علي أحمد بامحيسون الحكومة إلى رفع مرتبات العمال بما يواكب الحد الأدنى للأجور وتثبيت المتعاقدين وإعطاء المتقاعدين الذين خدموا أجيالا كاملة حقوقهم وصرف العلاوات السنوية.

«الثورة» وبمناسبة عيد الأول من مايو عيد العمال أجرت مع بامحيسون لقاء تحدث فيه عن واقع العمال في اليمن وقضاياهم وأهم مطالبهم ووضعهم في وثيقة الحوار الوطني والدستور الاتحادي القادم وغيرها من المواضيع المرتبطة بالقضايا العمالية تقرؤونها في السطور التالية:

نطالب بالعدالة ورفع المرتبات وانصاف العاملين

• مناسبة الأول من مايو - عيد العمال- ماذا تقول في هذه المناسبة ؟

- بمناسبة عيد العمال أقدم التهاني لجميع عمال اليمن.. وهذا العيد يعتبر عيد عالمي تحتفل به كافة الطبقات العاملة على مستوى الوطن العربي والعالم أجمع.. ونحن نريد أن يأتي عيد العمال وقد صدرت توجيهات رئاسية لمصلحة العمال، فلا ندري ماذا سيقدم لنا رئيس الجمهورية الأخ عبدربه منصور هادي، إحتفاءً بالعيد.. نحن لا نريد احتفالات تحتوي على كلمات وإشادة وما شابه ذلك وتوزيع جوائز.. لكننا نريد للعمال في فرحتهم بمثل هذه المناسبات أن تعطى لهم حقوقهم ومن ضمنها المرتبات التي تتوافق مع ارتفاع الأسعار، الحد الأدنى للأجور نجده في حدود 300 دولار ولكن عندنا الحد الأدنى للأجور أقل من 100 دولار عند بعض العمال خصوصا الغلابة.. أيضا العلاوات السنوية إلى اليوم لم تدفع، الاستراتيجية أيضا العمال لا زالوا يئنوا.. أتمنى من الأخ رئيس الجمهورية أن يصدر قرارا صريحا وواضحا بالنسبة للعمالة التي لا زالت منذ 18 عاما بأجر يومي وبالتعاقد، عليهم أن يخافوا الله في هؤلاء العمال الذين لا زالوا يعيشون طوال هذه السنوات بالتعاقد.. وعلى هذا الأساس نحن لا نريد الاحتفالات من أجل الاحتفالات.. نريد تقديم هدية للعمال وهو تثبيت العمالة التي لا زالت بالأجر اليومي وبالتعاقد.

الواقع

• كيف ترى الواقع العمالي في اليمن ؟

- نحن لا نزايد على أنفسنا.. دولة موقعة على اتفاقيات دولية، لكنها موقعة من أجل التوقيع ليس إلا.. كعمالة الأطفال والعمال الذين يعانون كثيرا في عدد من المصانع والمنشآت الصناعية والتجارية.. اليمن موقعة على كثير من الاتفاقيات لكن لا يوجد تطبيق لهذه الاتفاقيات.. ولو ذهبنا إلى أقرب مؤسسة أو مرفق وظيفي سنجد أغلب العمال الذين يعملون في وظائف بسيطة كالزراعة والري ليسوا مثبتين ولا زالوا بالأجر اليومي، وهذه كارثة.. يمرض العامل ولا يحصل على تأمين صحي ويموت ولا تحصل أسرته ضمان اجتماعي.. وهذا يعني أن الدولة تعمل في جهة والاتفاقيات التي وقعت عليها في جهة أخرى.

اليمن عزيزة

• في ظل الأوضاع التي تعيشها البلاد.. هل تستطيع الحكومة تحسين أوضاع العمال ؟

- اليمن عزيزة علينا جميعا.. ونحن على استعداد كاتحاد عام وكعمال أن نقدم لهذا الوطن أرواحنا على شرط أن تكون هناك عدالة.. للأسف تجد البعض مع أسرهم مرتاحين وآخرين يموتوا جوعاً ويبحثون في الشوارع عن لقمة العيش.. لو أرادت بلادنا مقلة العين لقدمناها لها، ويجب أن تكون هناك عدالة موجودة.. أقرب مثال مخرجات التعليم تجد خريج الجامعة يحصل على 20 ألف ريال وخريج جامعة أخرى يحصل 200 ألف ريال.. هناك تناقض.

الشعب بأكمله

• ألا ترى أن الوضع الاقتصادي التي تمر بها البلاد يؤثر على معيشة العمال ؟

- ليس على العمال فقط.. بل على الشعب بأكمله.. العمال جزء لا يتجزأ من منظومة اليمن.. لكن نحن نريد أن تكون هناك عدالة وحقوق تعطى للعمال.

• ما هي القضايا العمالية التي يعمل عليها الاتحاد في الوقت الحاضر ؟

- منذ أن وصلنا إلى الاتحاد العام وبعد الوحدة المباركة لا زلنا نطالب الحكومات المتعاقبة حتى حكومة الوفاق بتحسين المرتبات التي لا زالت متدنية.. الاستراتيجية إلى الآن لم تنفذ.. نحن نريد تحسين الأوضاع، وتحسين وضع العامل البسيط.. ونحن نؤكد أنه لا أجر بدون إنتاج.. هناك موظفون خارج الجمهورية بينما هناك موظفون يعملون في مرافق حكومية لا يجدون المرتبات ويخصمون عليهم العلاوات وغيرها.

التمثيل

• أين القضايا العمالية من وثيقة الحوار الوطني ؟

- للأمانة حتى هيئة الرقابة التي أصدر بها رئيس الجمهورية قرارا مؤخرا، لا يوجد فيها من يمثل العمال.. رغم أن الاتحاد العام يمثل أكبر شريحة في الجمهورية اليمنية من منظمات المجتمع المدني.. نحن اتحاد عمالي موجود في جميع أرجاء اليمن.. يجب أن يكون لنا صوت وتمثيل في جميع اللجان والهيئات الرقابية.

الدستور والعمال

• اليمن الآن في مرحلة صياغة الدستور الاتحادي.. ماذا توصون كاتحاد في هذه المرحلة ؟

- عندما تنظر لنا الجهات المعنية للعمال وليس للأحزاب بأننا فعلا الطبقة العاملة اليمنية التي على عاتقنا قامت هذه الدولة وبنينا هذا الوطن، مستعدين أن نقدم لهم ونعطيهم رأينا حول الدستور، لكن أن يتجاهلونا فهذا لا يجوز.. ويجب أن يكفل الدستور جميع حقوق العمال ويضمن تطبيقها.

إلغاء التعبئة

• ما هي أبرز القضايا والمهام التي سيعمل عليها الاتحاد خلال الفترة القادمة ؟

- نحن في الوقت الحاضر عازمون على تغيير استراتيجيتنا التي كانت تعتمد على التبعية ونتجه نحو كيفية تعزيز العمل النقابي في الأقاليم أولا.. وكيف نعزز حرية العمل النقابي.. نعمل على إيجاد انتخابات جديدة نقابية يقابلها انتخاب مندوبين للمؤتمر العمالي القادم.. بحيث تتوزع الأدوار على جميع النقابيين ولا يكون فرد واحد هو المسؤول الأول في كل المراحل النقابية.. وعلى جميع النقابيين الابتعاد عن الحزبية في العمل النقابي.

العمل النقابي

• كيف تقيم الأداء النقابي للنقابات المختلفة في اليمن ؟

- المشكلة الكبيرة هي أن العمل النقابي لم يصل إلى مرحلة العمل النقابي الصحيح.. ليس هناك فهم صحيح حول العمل النقابي الذي يخدم العمال.. العمل النقابي من أجل المطالبة بحقوق الناس وليس العمل النقابي أن يحل محل الإدارة.. عندما أصل إلى مكان العمل النقابي يجب أن أعرف بأنه قبل أن أكون نقابياً أنا موظف في هذا المرفق الذي أعمل فيه، تقع عليه كل الأنظمة واللوائح والقوانين الخاصة بالعمل الإداري داخل هذا المرفق.. وأنا أؤكد أن العضو النقابي يجب أن يكون القدوة لكل العاملين داخل المرفق الوظيفي، بمعنى أنه أول من يأتي إلى العمل وآخر من يخرج من العمل حتى يقتدي به الآخرون.. العضو النقابي إذا لم يخلق العلاقة الطيبة والمتينة مع إدارة المرفق الوظيفي من أجل تحسين العمل وإيجاد حقوق العمال.

المواثيق الدولية

• ماذا عن الشراكة بين الاتحاد والحكومة ؟

- هذا موضوع مهم للغاية.. والمواثيق الدولية هي التي جعلت الشراكة بين ثلاثة أطراف في الإنتاج التي هي الحكومة وأرباب العمل والعمال.. نحن وصلنا إلى مفترق الطرق.. مطالبنا التي قدمناها للحكومة عبر أكثر من رسالة، وطالبنا بالإلتقاء مع رئيس الوزراء، لكن إلى اليوم لم نلتق به للأسف الشديد.. حقوق الناس في الحكومة -وأعني بعض الوزارات منها- للأسف الشديد بداية من وزارة الخدمة المدنية فيما يخص الحقوق المكتسبة للعمال كالاستراتيجية إضافة إلى العلاواة لم تعطى للعمال، مرورا بوزارة المالية بأن المخصصات الخاصة بالاتحاد العام لعدة أشهر لم تصرف وهناك موظفون في الاتحاد لم يستلموا مرتباتهم بالإضافة إلى الإيجارات وغيرها.. ومما زاد الطين بله للأسف الشديد «صوت العمال» التي تعتبر صحيفة نقابية تابعة للاتحاد تم إيقاف مخصصاتها.. يجب أن تعاد كافة الحقوق العمالية وإلا سنتخذ الإجراءات المناسبة لما فيه مصلحة العمال.

مطالب عمالية

• ما هي أهم مطالبكم العمالية ؟

- مطالبنا العمالية تتمثل في الآتي الحقوق ورفع المرتبات إلى الحد الأدنى للأجور، بالإضافة إلى إضافة العلاواة وتنفيذ الاستراتيجية، وتثبيت العمال المتعاقدين وتحسين أوضاع المتقاعدين الذين خدموا أجيالاً كاملة لسنين طويلة ولا زالوا يبحثون عن مستحقاتهم.

• في نهاية هذا اللقاء.. هل لديك رسالة تحب توجيهها ؟

- رسالتي موجهة إلى الأخ رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي بأن ينظر إلى وضع العمال، وأدعوه بالتوجيه بتثبيت المتعاقدين وتحسين أوضاع المتقاعدين ورفع المرتبات إلى الأحد الأدنى للأجور.. والعيد مناسبة لإصدار

أعضاء النقابات يجب أن يكونوا القدوة لكل العاملين داخل المرفق الوظيفي

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل:

وضع العمال في القطاع الخاص صعب.. والمانحون وافقوا على دعم تشغيل الشباب

لقاء/ أمين الجرموزي

كشف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لقطاع القوى العاملة نبيل طاهر الصهيبي عن موافقة المانحين لدعم خطة تشغيل الشباب خلال المرحلة القادمة المقدمة من الحكومة اليمنية.

وأوضح في حديث لـ«الثورة» أنه تم توقيع اتفاقية مع دولة قطر الشقيقة لاستقطاب جزء من العمالة اليمنية المؤهلة وغير الماهرة.

وأشار إلى أن دور القطاع الخاص في عملية التشغيل محدود، نظراً لصغر هذا القطاع وتراجع الاستثمار نتيجة الوضع الراهن.

قطر ستستقطب جزءاً من العمالة اليمنية المؤهلة وغير الماهرة

• تحتفل بلادنا مع سائر بلدان العالم باليوم العالمي للعمل في 1 مايو , بالتزامن مع هذا اليوم كيف تقيم الوضع المعيشي للعامل في اليمن ؟

- إن وضع الوظيفة العامة في اليمن سواءً في القطاع العام أو الخاص متدنية ويعتبر وضع العامل في القطاع الخاص صعباً جداً، نظراً لظروف المرتبات والأجور ,وإذا نظرنا إلى الدول المتقدمة فإن معظم الناس يسعون للتوظف في القطاع الخاص لان المزايا والاستحقاقات متساوية في القطاعين الحكومي والخاص وتكون الأجور في القطاع الخاص أكبر من الحكومي , وهناك مفهوم مغلوط شائع بين الأوساط الشعبية وبين المواطنين أن الوظيفة مع الحكومة أفضل من القطاع الخاص أو كما يقول المثل « شبر مع الدولة ولا ذراع مع القبيلي» لأن الوظيفة مع الدولة تكون كضمان اجتماعي بمعنى إذا توفي شخص يعمل مع الدولة وهو متزوج ولدية أولاد لا ينقطع المرتب وتستمر عائلته في استلام المرتب طوال الحياة وهذا الشيء يفاقم من حجم المشكلة , حيث أن ميزانية الدولة شبه خالية وعدد موظفي الدولة كبير جدا وهناك عمالة مبطنة والمرتبات لا تكفي إلى جانب تدهور الوضع السياسي والأمني في البلاد وهذا بدوره يقلص مجال الاستثمار داخل اليمن وينعكس ذلك على الوضع الاقتصادي .

انفجار سكاني

• برأيك . ماذا قدمت الحكومة لتحسين أوضاع العامل اليمني ؟

- بداية لازم نتكلم عن الإشكاليات الموجودة على الواقع حيث نجد في بلدنا انفجاراً سكانياً كبيراً جداً وكمثال على ذلك نجد أن خريجي الثانوية العامة يصل إلى 250 ألف طالب وطالبة و 15% فقط هم الذين يتم قبولهم في الجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد وهذا تحد كبير بالنسبة للحكومة في ظل تركيزها على الوضع السياسي أكثر من الجانب الاقتصادي وهذا يشكل مشكلة حقيقية على الواقع وإذا لم يتم تفاديها سيكون لها عواقب وخيمة في المستقبل .

هناك معونات من قبل الدول المانحة لمساعدة تشغيل الشباب ونحن في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التخطيط والحكومة اليمنية بشكل عام عملنا خطة لتشغيل الشباب للمرحلة القادمة وأنا كنت رئيس هذا الفريق وقد قدمنا مقترحاً لتشغيل أكبر عدد من الشباب بشكل عام سواءً الجامعيين أو خريجي الثانوية وقد قدمت خطة التشغيل للمانحين في شهر ديسمبر العام الماضي 2013م بمدينة نيويورك وتم الموافقة عليها , وهناك مشاريع كبيرة جدا لتشغيل الشباب ومحاولات لتشغيل أكبر عدد ممكن من الشباب في القطاعين الحكومي والخاص.

رسم سياسات

• ما دوركم كجهة معنية في تحسين وتطوير سوق العمل وأوضاع العاملين في اليمن ؟

- نحن دورنا يقتصر على رسم سياسات التشغيل , والمشكلة الآن أن لدينا عدداً كبيراً من الشباب ولا توجد فرص عمل كافية لتشغيلهم وبالمقابل نعمل جاهدين بالتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي لاستيعاب جزء من العمالة اليمنية حيث وقعت معالي الوزيرة أمة الرزاق حُمد قبل شهرين ونصف على بروتوكول تعاون مع دولة قطر لإرسال جزء من الشباب اليمنيين للعمل في قطر ومن ضمن الاتفاق طلب عمالة مؤهلة وعمالة غير مؤهلة وكما هو معروف أن قطر في صدد استضافة كأس العالم لكرة القدم في العام 2020م وسيكون هناك فرص عمل في مجال الإنشاءات وهذا يتطلب المزيد من الأيدي العاملة ولهذا وقعنا بروتوكول تعاون مع دولة قطر لاستيعاب عدد من الشباب .

• أين دور القطاع الخاص في تطوير سوق العمالة في اليمن وتقليص نسبة البطالة ؟

- إذا تكلمنا عن الدول الأوربية تصل نسبة الوظائف في القطاع الخاص إلى ما يقارب 80% لأن فائدة القطاع الخاص أنه يعمل على تشغيل الاقتصاد الوطني , أما عندنا في اليمن فالقطاع الخاص محدود وصغير جداً والوضع السياسي وخاصة في ظل الظروف الراهنة يمنع الاستثمار ولا يوجد أي مستثمرين جدد في السوق اليمنية بمعنى أن البيئة لا تساعد في استقطاب مستثمرين ومن المفترض أن القطاع الخاص يلعب الدور الأكبر والأبرز في توفير فرص عمل للمواطنين .

وهناك أسباب كثيرة لاختيار الشاب الوظيفة الحكومية ويعرض عن الوظيفة في القطاع الخاص وذلك لأن بعض التشريعات ناقصة في اليمن وهذا ما ينبغي على الحكومة في العمل على سن تشريعات تساوي الحقوق في المرتبات والأجور مابين القطاعين الحكومي والخاص وبذلك سيتوجه عدد كبير من الشباب إلى القطاع الخاص.

لاتوافق

• هل يتوافق ما يتقاضاه العمال من رواتب مع أوضاع المعيشة اليوم ؟

- رواتب العمال اليوم لا تتوافق تماماً حتى في الوظيفة العامة فهناك موازنة عامة للدولة وهناك إيرادات لا تفي بالغرض وبالمقابل زيادة في عدد الموظفين بين الحين والآخر وهذا الشيء لا تستطيع الدولة تحمله وخصوصا مع اتجاه العديد من الشباب إلى القطاع الحكومي والموازنة الشحيحة للدولة فتضطر الحكومة إلى صرف مرتبات وفق الإيرادات التي تمتلكها وهذا لا يتوافق مع وضع المعيشة الذي يعيشه العامل اليمني وهذا ينطبق أيضاً على القطاع الخاص .

سنتأثر

• كيف سيكون وضع سوق العمل في ظل انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية ؟

- وضعنا سيكون في حالة جيدة إذا كنا مصدرين أكثر من كوننا مستوردين وبمعنى آخر اذا كان لدينا قوة صناعية كبيرة تغزو الأسواق العربية والأوروبية فمثلاً دولة الصين عندما طالبت لعدة سنوات أن تنضم لمنظمة التجارة العالمية كان عندها إمكانيات ودافع بأنها ستقتحم السوق العالمي أما بالنسبة لليمن فدخولها منظمة التجارة العالمية مجرد اسم ليس إلا طالما ونحن مستوردون وكان هذا الشيء سيكون جيد لبلدنا إذا كان لدينا قوة في الإنتاج والتصدير.

وأعتقد أن سوق العمل سيتأثر بانضمامنا لمنظمة التجارة العالمية ونتمنى أن يتطور في المستقبل ويتحسن وإلا سيكون الوضع سيئاً وسينعكس ذلك على واقعنا وعلى الاقتصاد بشكل عام وذلك مرهون على تحسن الأوضاع الأمنية التي ستهيئ المناخ لجلب الاستثمارات والمستثمرين للبلاد.

القانون

• تصنف بلادنا ضمن المراتب الأولى في قائمة الدول التي تعاني من مشكلة البطالة , برأيك ما الحلول اللازمة لتفادي ذلك ؟

- الحلول تكمن في تبني إستراتيجية كاملة لإصلاح المنظومة الأمنية أولاً وقبل كل شيء وتطبيق القانون على الجميع دون استثناءات وهذا أهم شيء وسيعمل ذلك على نهوض جميع القطاعات بما فيها الاقتصاد كون اليمن تمتلك العديد من الثروات والإمكانيات الكبيرة التي هي بحاجة إلى استثمار صحيح يعمل على تطوير البنية التحتية للاقتصاد اليمني وكذلك خلق فرص عمل وهذا بدوره سيعمل على حل المشاكل التي نعاني منها، ومنها البطالة .